الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة

في الطريق إلى قمة المستقبل

جدول الأعمال

التاريخ، الاثنين 4 آذار \ مارس 2024

09:00-09:30	زياد عبد الصمد روبرتو بيسيو د. مصطفى البرغوتي	الجلسة الافتتاحية
09:30-11:00	إدارة الجلسة: جيهان أبو زيد المتحدثون: د. ساري حنفي ربيع نصر	الجلسة الأولى: السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة المواضيع التي سيتم تناولها: الأهداف 16-17 من أهداف التنمية المستدامة. السياق الجيو-سياسي، الحرب، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة الأسئلة المقترحة: • كيف يؤثر السياق الجيو- سياسي الراهن على السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المنطقة؟ ما هي التداعيات الحاسمة للنزاعات المستمرة على آفاق تحقيق السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة؟ • في ظل الحروب والاحتلال والإبادة الجماعية في المنطقة وانعكاساتها على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ما هو دور الهيئات الدولية في معالجة الأزمات وتعزيز حقوق الإنسان؟ • من خلال قراءة القيود المفروضة على نظام الحوكمة العالمية الحالي في مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، ما هي التحسينات المحتملة أو النهج البديلة التي يمكن اقتراحها لتعزيز فعالية الحوكمة العالمية؟
11:00-11:15		استراحة
11:15-12:45	إدارة الجلسة: فرح الشامي المتحدثون اولغا الجبيلي نبيل عبدو محمد سلطان	الجلسة الثانية: تعزيز العدالة الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية في التنمية المستدامة المواضيع التي سيتم تناولها: الأهداف 1-2-17 من أهداف التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية والفقر وتمويل التنمية الأسئلة المقترحة: • بالنظر إلى التفاوتات الواسعة السائدة في المنطقة العربية، ما هي التحديات والقضايا الأساسية المحيطة بسياسات الحماية الاجتماعية وتمويلها داخل المنطقة؟ • كيف يمكن دمج السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية بشكل استراتيجي في مبادرات التنمية المستدامة، بغاية معالجة السياق الاجتماعي والسياسي للمنطقة؟ • كيف يمكن بناء مسار تمويل للتنمية أكثر عدالة وصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على مقاربات حقوق الانسان لحماية المجتمعات العربية من أزمات الديون وعواقبها؟

الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة

في الطريق إلى قمة المستقبل

جدول الأعمال

12:45-13.30		استراحة الغذاء
13:30-15:00	إدارة الجلسة: كندة حتر المتحدثون كندة محمدية منار زعيتر رفعت الصباح	الجلسة الثالثة: الشراكة من أجل التنمية المستدامة في ظل سياسات مقيدة وغياب المساءلة والشمولية المواضيع التي سيتم تناولها: المساءلة أهداف التنمية المستدامة 17-16-5، ودور القطاع الخاص، والفضاء المدني والشباب الأسئلة المقترحة: • للتغلب على تحديات تقييد الفضاء المدني وبغاية تعزيز المشاركة، كيف يمكن إقامة شراكات مسؤولة بشكل متبادل بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية في المنطقة العربية لتعزيز الحكم الشامل والتنمية المستدامة؟ • ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها التمويل الخاص لتسريع التنمية المستدامة، وأين نقف تجاه أطر المساءلة الفعالة؟ • في ظل قمع المجتمع المدني، كيف يمكننا ضمان سماع أصوات الشباب/والفئات الأكثر هشاشة في العمليات ذات الصلة لتعزيز المشاركة والمساءلة
15:00-15:15		استراحة
15:15-16:45	إدارة الجلسة: مريم بن خويا المتحدثون حبيب معلوف احمد منصور هالة مراد	الجلسة الرابعة: التعامل مع قضايا المناخ: بين الالتزامات العالمية والضرورات المستقبلية للمنطقة العربية المواضيع التي سيتم تناولها: الأهداف 13- 17 من أهداف التنمية المستدامة، العدالة المناخية وتمويل المناخ الأسئلة المقترحة • بالنظر إلى الأزمات المناخية الأخيرة في المنطقة العربية والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية، كيف يمكن الاستفادة من نتائج مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشكل استراتيجي لمعالجة المخاوف والتحديات الإقليمية، استجابة للتحديات البيئية المتصاعدة؟ • ما هي العوامل التي تساهم في ردم الفجوة بين الالتزامات بالعدالة المناخية والتمويل المتاح للمناخ؟ بأي طريقة تمثل هذه العوامل فشلًا في استجابة النظام العالمي لتحديات المناخ؟ • ما هي التوصيات التي يمكن اقتراحها والتفكير فيها لتعزيز العمل على قضايا المناخ في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الجهود السابقة والمشهد الحالي المتطور للتحديات البيئية في جميع أنحاء العالم؟
16:45-17:00		ملاحظات ختامية

الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة

في الطريق إلى قمة المستقبل
تاريخ: 4 آذار/مارس 2024

مسودة المذكرة المفاهيمية

مقدمة

يعكس عالم اليوم صورة قاتمة، تبدو خالية من الغد الواعد، حيث أصبحت عبارات "تحويل عالمنا وتحويل مستقبلنا" مجرد كلمات طنانة في خطابنا اليومي. فنحن من ناحية، نطمح إلى السلام والاقتصادات الخضراء والمستدامة والكرامة والعدالة الاجتماعية للجميع لتجاوز التمييز. ومن ناحية أخرى، تستمر أعمالنا في تعزيز النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والظلم والصراع والحرب، حيث إن الصراعات اليومية التي نواجهها، والمرتبطة بشكل معقد بتحديات التنمية المتوارثة بين الأجيال، تعكس الإخفاقات الدائمة المتأصلة بعمق في بنى الأنظمة على مدى عقود من الزمن.

رغم أن أجندة عام 2030 تنص على الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، المتمثلة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم التنمية المستدامة والعمل المناخي، ودعم القانون الدولي، إلاّ أن الإمكانات التحويلية لهذه الكلمات لا تتجسد في إجراءات ملموسة.

يواجه الكوكب تهديدات وجودية ناجمة عن التأثير البشري على الأرض والبحر والجو، وعلى أنظمته البيئية وأشكال حياته المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، جاءت جائحة كوفيد-19 وتفاقم انعدام العدالة الاجتماعية والحروب لتختبر المؤسسات الدولية وتضع على المحك الدعوات إلى إنشاء نظام متعدد الأطراف معزز حديثًا ومجهز بشكل أفضل للاستجابة للتحديات المشتركة.

أحد أكثر هذه المشاكل وضوحاً هو الفشل في تنفيذ وتفعيل المعايير العالمية لحقوق الإنسان بشكل هادف وعلى نطاق واسع (أي بالنسبة للمجموعات والمجتمعات التي لا تنتمي إلى الأغلبية)، وهو فشل في توفير حماية ذات معنى بشكل أساسي. ويتفاقم هذا الأمر بسبب التآكل المستمر لحقوق الإنسان، والخسائر الكبيرة في الوظائف والدخل، وتصاعد الاحتجاجات والاضطرابات التي يقابلها القمع العنيف.

كما يواجه هذا النظام عدّة تحديات من حيث الشراكة بين الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يؤثر على نظام فعالية المساعدات. وقد مورست ضغوط إضافية من قبل عدّة وكالات تنمية في بعض البلدان المانحة التي أنهت شراكاتها مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينتقدون الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ويشكل الفشل في معالجة تغيّر المناخ قضية أخرى بالغة الأهمية، فقد فشل النظام العالمي في معالجة تغير المناخ قبل أن يتصاعد إلى حالة طوارئ عالمية، حيث إن الاحتمال المستقبلي لأن يصبح الكوكب غير صالح للسكن بسبب ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية المتطرفة يسلّط الضوء على

الحاجة الملحة لمبادئ تتجاوز الحدود في إدارة الكوارث المناخية، وتخفيف مخاطر عدم الاستقرار، ومعالجة النزاعات المتعلقة بالمطالبات الإقليمية والبحرية.

ينعكس هذا السياق العالمي في المنطقة العربية، حيث تعيق الصراعات المسلحة تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير، مما يستلزم وقف الصراع والعنف وانتشار الأسلحة. إن بيئة الصراع المعقدة في المنطقة، إلى جانب التراجع العالمي عن حقوق الإنسان، وخاصة في فلسطين، يشكلان معضلة وجودية تتحدى تنفيذ الأطر المعيارية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تقلص مساحة المشاركة المدنية في المنطقة العربية مصدر قلق بالغ، حيث تفرض الدول قيودًا متزايدة على حقوق الإنسان لمواطنيها وتحد من سبل المشاركة والاحتجاج.

وهناك قضية حاسمة أخرى في المنطقة تتعلق باللاجئين والمهاجرين، حيث تستضيف المنطقة العربية ملايين المهاجرين الدوليين، وتصدّر بدورها ملايين اللاجئين. ومع تزايد الخطاب التمييزي، تغيب خطط العودة الآمنة ولا يتوفر الحد الأدنى من الحماية. ويعاني اللاجئون والمهاجرون من ظروف إنسانية صعبة في ظل السياسات الأوروبية الأخيرة، مما يتطلب تغييرا جذريا في مقاربة الدول للهجرة واللجوء، حيث لا يمكن لأي حجج سياسية أن تبرر الإجراءات المتخذة، والتي تسبب الأذى للناس عن عمد ووعي، ولا يمكن تجاهل عواقبها المدمرة.

بعد عقد من اعتماد الأجندة 2030، يشهد عام 2024 انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (قمة المستقبل) الذي يركّز على الحلول المتعددة الأطراف لغد أفضل. لكن واقع المنطقة يشير إلى وجوب أن بنصب التركيز بدلًا من ذلك على تنشيط النظام المتعدد الأطراف لمعالجة الأسباب الجذرية لتحديات التنمية من أجل مستقبل مستدام قائم على الحقوق للجميع.

التنمية المستدامة وتمويل التنمية

تنتج فجوة تمويل التنمية المستدامة عن بنية العولمة النيوليبرالية وأنماط الاستخراج والتبعية المرتبطة بها بحكم الأمر الواقع. أمّا إعادة صياغة نماذج التمويل التي تعطي الأولوية للربح على الناس، وتشجع الخصخصة على حساب التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وتزيد الديون والتبعية، فهي لن تؤدي إلا إلى تفاقم وضعنا المتدهور.

وقد شهد الاقتصاد العالمي عدة موجات من تراكم الديون خلال السنوات الماضية، انتهت بأزمات مالية في عديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث ارتفعت الديون في البلدان النامية منخفضة الدخل بشكل كبير في العقدين الماضيين. كما يعاني أكثر من نصف البلدان النامية المنخفضة الدخل من ضائقة الديون أو هي معرضة بشدة لخطرها. وقد قامت هذه المقاربة بإعاقة البلدان عن تقديم الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية لمواطنيها، مما أجبر الحكومات على الاختيار بين خدمة شعوبها أو خدمة ديونها. وهذه المقاربة لا تبشر بعصر جديد من التعددية، حيث تتعاون البلدان لمعالجة المشاكل العالمية، ويتصرف النظام الدولي بسرعة لحماية الجميع في حالات الطوارئ، وتكون الأمم المتحدة معترف بها عالميا كمنصة موثوقة للتعاون.

لكننا نحتاج، بدلاً من ذلك، إلى إصلاح عميق للبنية الضريبية والديون والمالية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن يتضمن إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف قادر على معالجة الديون غير المشروعة وغير المستدامة بشكل شامل، بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة الديون وإلغائها على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل الاتفاق على اتفاقية ضريبية حكومية دولية للأمم المتحدة يتم

التفاوض عليها من أجل معالجة شاملة لمسألة الملاذات الضريبية، والانتهاكات الضريبية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من التدفقات المالية غير المشروعة، وغيرها من الأمور.[1] وفي هذا المنعطف الحرج، هناك حاجة ملحة لإعطاء الأولوية لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإنمائي وزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وفعاليتها بشكل كبير، الأمر الضروري للوفاء بالالتزامات طويلة الأمد ولضمان أن تكون لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) على استعداد جيد لمواجهة تحديات المستقبل.

السلام والأمن الدوليين

اليوم، تُدفن التطلعات إلى السلام والأمن الدوليين تحت أنقاض غزة إلى جانب آلاف الأطفال والنساء وكبار السن، كما في بلدان أخرى تشهد الحرب والصراع، ومنها سوريا والسودان واليمن. تتحول الحروب المستمرة منذ عقود إلى "طبيعية" ولا يزال الجمود في الأمم المتحدة - الذي لاحظه الملايين - يؤدي إلى خسائر في الأرواح في كل ثانية. لقد تم وضع تحرر الملايين من العوز والتحرر من الخوف جانبًا وسط حق النقض الذي تتمتع به حفنة من البلدان. ولم يتم التغاضي عن دعوات وقف إطلاق النار التي أطلقها ملايين المحتجين فحسب، بل، أسوأ من ذلك، يتم تقييدها في انتهاك لحريات التعبير والتجمع السلمي. وفي مثل هذا السياق، ورغم اعتبار الأجيال الشابة محركات للتغيير، لكنها غير قادرة على التفكير في المستقبل، بل مجرد التركيز على الكفاح اليومي من أجل البقاء.

ومع ذلك، فقد فشل النظام العالمي في معالجة قضايا السلام والأمن الدائمة، مما يستلزم إنشاء "أجندة جديدة للسلام" تحدد رؤية للجهود المتعددة الأطراف من أجل السلام والأمن على أساس القانون الدولي، وتعترف بالطبيعة المترابطة للكثير من التحديات التي نواجهها. علاوة على ذلك، فإن سياق اللاسلام واللاأمن هذا يتيح لأولئك المسيطرين على السلطة وتجارة الأسلحة الاستفادة من الحروب، ويؤدي بدوره إلى تفاقم المشاكل العالمية المتمثلة في النزوح والهجرة. وفي هذه المرحلة، فإن إضفاء الطابع الأمني على الهجرة، وتدابير مراقبة الحدود، وعسكرة المساعدات، لن يشكل علاجاً سحرياً. على العكس من ذلك، ما نحتاج إليه هو معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والظلم واللامساواة التي نراها على مستويات متعددة الأبعاد. وهذا يستلزم دعم الحق في تقرير المصير وضمان عدم التسامح مع الإفلات من العقاب.

الشباب والأجيال القادمة

مرت عقود من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وتغيرت الأجيال، ولكن تغيرت أيضًا تحديات التنمية التي نواجهها على المستويات الاقتصادية والسياسية والبيئية. إن تحديات التنمية المشتركة بين الأجيال التي نواجهها، تتطلب القيام بأفعال، وتفترض المشاركة النشطة للشباب والأجيال القادمة في جميع مسارات السياسات، ليس بهدف اتخاذ قرارات بشأن مستقبلهم فحسب، بل لاتخاذ قرارات معهم بشأن حاضرهم ومستقبلهم. ومن الواضح أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية تخلق اللامساواة وتظلم الأجيال القادمة، مما يثقل كاهلها بدلًا من

[1] https://csoforffd.org/2023/06/19/statement-concerns-on-the-summit-for-a-new-global-financing-pact-and-its-governance-and-policy-implications/

مساعدتها. أما هذه الخيارات السياسية، فهي لا تقوم ببناء مستقبل الأجيال القادمة، بل تقترض من إمكاناتها.

تضع كلمات أحد الشباب العرب[2] موقف الشباب واضحاً أمام أعيننا: "هل من المعقول أن يستعيد الشباب، الذين تعلموا دروساً في التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وبناء السلام خلال السنوات الماضية، الأمل والثقة في المستقبل بعد أن رأوا أن هذه الحقوق لا تحظى بالاهتمام إلا عند ذوي النفوذ؟ هل نحن أمام خداع أشبه بحصان طروادة المعاصر، لكن بمفاهيم وسياق وزمان ومكان مختلف عن ذي قبل، ضمن أجندات وبرامج وأسماء نقبلها أحيانا بشغف؟ ... لقد وافق العالم بالإجماع على أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أجندة دولية وإطارًا معياريًا توجيهيًا تعهدت الدول بتنفيذ التزاماتها به. ولكن هل هو تجسيد للخداع والتضليل لصرف أنظار العالم عن الاهتمامات الوطنية والسيادية، وإلهائها بقضايا التنمية؟"

تحويل الحوكمة العالمية

تتمثل نقطة الانطلاق لتحويل الحوكمة العالمية في التفكير الحقيقي والتشكيك في نهج "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وبعبارة أخرى،[3] "هل تنطبق الدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب على صنع القرار والحوكمة والمساءلة أم أنها تقتصر على تقديم الخدمات؟ هل يعكس هذا الالتزام توجه صاحب الحقوق أم المستهلك/العميل؟"

"نحن الشعوب" نرحب بالقرار الذي يفتح ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي ظل المعاهدات الملزمة قانونًا والالتزامات الطوعية تجاه التنمية في هذه المرحلة، نرى غياب الثقة في نظام الحوكمة العالمية الذي بنيناه، ونبتعد نحن شعوب العالم عن التعاون الدولي والتفاهم التعاوني. وهناك حاجة ماسة للدعوة إلى إصلاح وتحويل نظام الحوكمة العالمية على أساس إطار معياري عادل ومتفق عليه.

إن التعاون الدولي، والسلام والأمن، ورفض سياسات القوة، والقانون الدولي، والعالمية، والليبرالية المؤسسية، كلها جوانب من النظام العالمي فشلت في تحقيق الرخاء المطلق للفرد أو الدولة، أو السلام، أو التعاون، أو الحريات. لقد كشفت الأزمات العالمية، التي تجسدها جائحة كوفيد-19، عن الطبيعة الحقيقية للدول. وبدافع من مصالح الدول، فشلت المؤسسات العالمية في معالجة التحديات الكبرى التي يواجهها العالم. علاوة على ذلك، لم يعط القادة والمؤسسات المالية الأولوية الكافية "للفئات الأكثر ضعفًا" ولم ينفذوا التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار والثقة والنمو في الاقتصاد العالمي.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي

لم تعد معالجة تحدياتنا الجماعية من خلال العلم والتكنولوجيا والإبداع رؤية طوباوية بعيدة المنال. فقد أصبحت التحولات الرقمية والتعاون الذي نشهده يوميًا حقيقة واقعة بالنسبة للملايين. ومع ذلك، من

[2] https://www.annd.org/en/publications/details/integrating-palestinian-youth-into-international-development-efforts-between-reality-and-speculations-tamara-teebi

[3] https://www.2030spotlight.org/sites/default/files/spot2019/Spotlight_Innenteil_2019_web_chapter_I_Adams.pdf

المهم أن ندرك أن التحول الرقمي المستمر يقوده في الغالب أولئك الذين يملكون السلطة ويستفيدون من الرأسمالية الرقمية. وقد أدى ذلك إلى فجوة رقمية، حيث تخلف الكثيرون عن الركب بسبب نقص المعرفة والموارد المالية ورأس المال البشري.

ولسد هذه الفجوة، يعد إنشاء ميثاق رقمي عالمي أمرًا ضروريًا. وينبغي لهذا الميثاق أن يرتكز على الحق الأساسي في التنمية. كما على النظام المتعدد الأطراف تقديم الدعم المؤسسي لجنوب الكرة الأرضية، بحيث يهدف إلى تمكين البلدان النامية من الحصول على أطر السياسات والقدرات المؤسسية اللازمة لفرض الضرائب بفعالية وكفاءة على الاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تلعب دورًا من خلال توفير أموال منخفضة الفائدة مخصصة لتطوير البنية التحتية الرقمية في البلدان النامية. ويسعى هذا النهج الشامل إلى ضمان تقاسم فوائد التقدم الرقمي بشكل شامل عبر المجتمع العالمي.

أهداف الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني

ينعقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام وسط جو عالمي يتميز بالتحديات الملحة المترابطة المذكورة أعلاه. ويلعب المنتدى العربي للتنمية المستدامة دورًا محوريًا في الاستعدادات للمنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) الذي من المقرر أن تقدم خلاله ست دول عربية (موريتانيا وليبيا وسوريا واليمن ومصر وعمان) مراجعاتها الوطنية الطوعية (VNRs). ويقوم المنتدى العربي للتنمية المستدامة أيضًا بالتحضير لقمة المستقبل "الحلول المتعددة الأطراف من أجل غد أفضل"، بهدف تعزيز التعاون بشأن التحديات الحاسمة، ومعالجة الثغرات في الحوكمة العالمية، وإعادة الالتزام بالالتزامات الحالية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تنظم شبكة المنظمات العربية للتنمية والتنمية اجتماعاً إقليمياً للمجتمع المدني لمدة يوم واحد في الطريق إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة وقمة المستقبل لمعالجة أولويات التنمية المستدامة من منظور إقليمي، والمشاركة في المناقشات حول التقدم المحرز، ومراجعة التجارب الوطنية، وإعلاء صوت المنطقة. كما سيكون بمثابة منصة تتيح التبادل بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتفكيك التحديات وتحقيق الحلول متعددة الأطراف وتحديد المستقبل القائم على الحقوق والاستدامة باعتباره المستقبل الأفضل.